



جامعة الدول العربية : ثمانون عاماً من العمل العربي المشترك

الأمانة العامة

أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

سعادة السيد / سعد عقلة العلاطي

الوكيل المساعد لشؤون الخدمات الفنية بوزارة المالية بدولة الكويت

في

اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة العادية (116)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 3 سبتمبر/ أيلول 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس/ سمير عبيد - وزير التجارة وتنمية الصادرات بالجمهورية التونسية الشقيقة،

معالي السيد/ أحمد أبو الغيط - الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي الوزراء والسادة رؤساء الوفود،

الإخوة والأخوات الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي في البداية أن أرحب بأصحاب المعالي الوزراء والسادة رؤساء الوفود المشاركين، ولهم منّي خالص التحية والتقدير والاحترام، كما أعرب عن سعادتي لمشاركتي معكم في الاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته السادسة عشرة بعد المائة، والذي يتضمن جدول أعماله موضوعات اقتصادية واجتماعية وتنموية هامة وحيوية.

الإخوة والأخوات،

اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأقدم بالتهنئة للجمهورية التونسية الشقيقة على توليها رئاسة أعمال الدورة الحالية متمنين لهم التوفيق والسداد، كما أتقدم بالشكر الجزيل لمملكة البحرين الشقيقة على ما قامت به من جهود مميزة خلال ترؤسها أعمال الدورة السابقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والشكر موصول لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد/ أحمد أبو الغيط، وكافة العاملين في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الجامعة العربية الموقرة على حسن الإعداد والتحضير لهذا الاجتماع.

الإخوة والأخوات،

نجتمع اليوم في ظل ظروف صعبة واستثنائية تمر بها منطقتنا العربية، ناتجة من الأحداث الساخنة والحروب والنزاعات والكوارث الطبيعية، كل هذه التحديات التي تشهدها المنطقة تتطلب منا المزيد من تضافر الجهود والتعاون في المجال الاقتصادي والاجتماعي لمواجهة تلك التحديات والتغيرات من خلال وضع خطط واستراتيجيات فعالة للتعامل مع الأزمات التي تشهدها دول المنطقة، خصوصاً وأن بعض هذه الأزمات أزمات طويلة الأمد، ولها تأثير مباشر على العمل العربي المشترك.

الإخوة والأخوات،

إن قادة الدول العربية أكدوا على أهمية تعزيز العمل العربي المشترك المبني على الأسس المتينة والمصير الواحد المشترك، والسعي لتحقيق المزيد من الارتقاء في مجال تعزيز العمل العربي المشترك، وعليه تأمل دولة الكويت أن تكون القرارات الصادرة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري قرارات تُعزز من العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي

المشترك. ونظراً للدور الكبير الذي يلعبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنمية العربية الشاملة، ووفقاً لتكاليفات القمم العربية، فإننا مُطالبون بتكثيف الجهود في مجال العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، لمواكبة التطورات في المجالات التنموية والاقتصادية والاجتماعية على المستوى الإقليمي والعالمي، وذلك بزيادة أطر التعاون داخل هذه المنظومة، والعمل على تقديم مقترحات ومبادرات تنموية بفكرٍ جديد ومُبْتَكَر تواكب التغيرات الاقتصادية العالمية.

الإخوة والأخوات،

لعل اجتماعنا هذا يجسد نموذجاً مميزاً للتعاون الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتعبيراً صادقاً عن اهتمام الدول العربية بتعزيز وزيادة وتيرة الترابط بكافة الجوانب لتطوير مجتمعاتنا وخدمة شعوبنا وتحقيق غاياتها في إطار المصالح المشتركة التي تعد نقلة نوعية للعمل العربي المشترك، وعليه لابد من التأكيد على أهمية أن تكون قرارات المجلس الاقتصادية والاجتماعية مطبقة على أرض الواقع.

الإخوة والأخوات،

إننا اليوم أمام جدول أعمال حافل بالعديد من مشاريع القرارات والموضوعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأهمية للعمل العربي المشترك، والتي نتمنى أن ترى النور لتحقيق تطلعات الشعوب العربية، ومن أهمها: تقرير الأمين العام والذي يعرض متابعة تنفيذ قرارات الدورة (115) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة العربية الخامس والثلاثون والمقرر عقده بالمملكة العربية السعودية الشقيقة في عام 2026، ومتطلبات إتمام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي حققت تقدماً ملحوظاً على مستوى التشريعات وزيادة التبادل التجاري، وتطورات الاتحاد الجمركي العربي، والاستثمار في الدول العربية، والمبادرات والمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنها الوكالة العربية للدواء (وعد)، والعقد العربي الثاني لمحو الأمية وتعليم الكبار 2025-2034، والإعلان العربي للتسامح والسلام، والاستراتيجية العربية الموحدة لتحالف الحضارات (2025-2030)، والتعاون العربي الدولي في المجالات الاجتماعية والتنموية، والموضوعات الخاصة بالمنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات العمل العربي المشترك، وتقارير وقرارات المجالس الوزارية واللجان.

وختاماً، أتمنى لهذه الدورة كل التوفيق والنجاح، والخروج بقرارات إيجابية من خلال مجلسكم الموقر تساهم في تعزيز التكامل الاقتصادي التنموي العربي المنشود، والذي لن يتم إلا بتضافر جهود الجميع، وأخيراً أسأل المولى عز وجل أن يوفقنا ويلهمنا الصواب، إنه نعم المولى ونعم النصير.

أشكركم على حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،